منظمة التحرير الفلسطينية وإدارة ملف اللاجئين

د. سلمان أبو ستة

أيها الأخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله

لعله ليس من نافلة القول أمام هذا الجمع الكريم الذي يعرف دقائق قضية فلسطين أن نكرر أن أهداف الصهيونية وتطبيقاتها كانت وما زالت ثلاثة: أولها نفي الشعب الفلسطيني بالطرد والإرهاب والإبادة الجغرافية، وثانيها الاستيلاء على أرضه وأملاكه وثرواته الطبيعية، وثالثها إزالة آثاره الحضارية والدينية والتاريخية وإنكار هويته.

وقد استمر الشعب الفلسطيني منذ وعد بلفور وخلال الانتداب، وبالأخص أثناء النكبة وبعدها حتى اليوم، يقاوم هذه الأهداف الثلاثة بدرجات متفاوتة من النجاح.

وأبرز شاهد، ثابت ودائم، على جريمة الصهيونية هم اللاجئون أنفسهم. فقد ضاعت الأرض، وبقيت الهوية في القلب، وبقي اللاجئون يصارعون عدوهم العالمي، ويأملون بالعون من أخيهم العربي.

ولذلك، لا عجب أن اللاجئين عادوا إلى الدفاع عن حقوقهم، فور انتهاء حرب 1948 وتوقيع اتفاقيات الهدنة.

ففي قطاع غزة، حيث تجمعت قرى فلسطين الجنوبية، عاد الفدائيون سراً إلى العمل رغم حظر الإدارة المصرية أيام الملك فاروق. وفي عام 1950 عقد مؤتمر للاجئين نشأت عنه اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين، وهو أول تنظيم شعبي يطالب بحق العودة، وتحت غطائه زاد نشاط الفدائيين، خصوصاً بعد ثورة يوليو 1952، عندما تعيّن أحد الضباط الأحرار، وهو عبد المنعم عبد الرءوف من الإخوان المسلمين الذين شاركوا في حرب 1948، مسئولاً عن شركة الحدود الفلسطينية ودرب 250 متطوعاً، وقد حكم عليه بالإعدام لأنه رفض الانصياع لأوامر إيقاف العمليات الفدائية. ولكن بعد اعتداءات إسرائيل المتكررة خصوصاً بعد حادثة فبراير 1955 عيّن عبد الناصر الضابط المعروف مصطفى حافظ الذي كون رسمياً كتيبة من اللاجئين للأعمال الفدائية. وفي نهاية الخمسينات بدأت الجمعيات السرية الفلسطينية تتكون من اللاجئين، من أجل العودة إلى الوطن وتحرير أرضه، إلى أن تكونت منظمة التحرير الفلسطينية والباقي معروف.

أما في الضفة الغربية فقد بادر اللاجئون إلى تكوين تنظيمات متعددة ولكن النتيجة كانت مختلفة. فقد عقد محمد نمر الهواري (الذي كان رئيس النجادة لمنافسة المفتي) مؤتمراً في رام الله في 1949/3/17 سماه "مؤتمر اللاجئين الأول"، وأرسل وفداً إلى لوزان من كبار ملاك الأراضي لاسترجاع أموالهم النقدية والموافقة على التعويضات. ولقد اتهم بالخيانة وأغلقت مكاتبه وهرب إلى إسرائيل. كما أنشئت لجنة مهجّري اللد، ولجنة أخرى باسم اللجنة العامة للاجئ حيفا والجليل، لم تقبل في عضويتها من تعاونوا مع اليهود، ولجنة ثالثة باسم لاجئي قرى القدس الذين تضرروا من التخطيط العشوائي لخط الهدنة، وكذلك أخرى باسم أهالي قرى المثلث، وكانوا

أكثرهم غضباً وحنقاً، لأن الملك عبد الله سلّم قراهم إلى اليهود دون قتال، وخارج مباحثات رودس.

وعلى عكس جهود لاجئي غزة التي أثمرت تكوين المجلس التشريعي في غزة بداية الستينات، لم تفلح جهود اللاجئين في الضفة في إيجاد كيان مستقل، لأن الملك عبد الله استعان بالزعامات التقليدية الكبيرة والصغيرة لعقد مؤتمر شعبي في أكتوبر 1948، نكاية في إعلان حكومة عموم فلسطين في غزة التي يرأسها المفتي، وعقد مؤتمر ثان في أريحا وثالث في نابلس وآخر في الخليل برئاسة الجعبري لمبايعة الملك عبد الله "منقذاً لفلسطين".

ومن الضروري أن نذكّر الجميع، عند مناقشة انتخابات المجلس الوطني الجديد في الأردن، أن الأردن تعهدت في ذلك الوقت ألا تعقد صلحاً منفرداً مع إسرائيل وأن ضم الضفة الغربية لن يؤثر سلباً على الحقوق الفلسطينية، وأن هذه الحقوق ستبقى مصانة. وعارضت الدول العربية في البداية هذا الضم، وأرادت مصر أن تسمح للأزهر بإصدار فتوى ضد ذلك. ولكن الجامعة أعلنت موافقتها على الضم على أساس أن فلسطين "أمانة في عنق الأردن إلى حين تحرير فلسطين".

وعندما أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وخصوصاً عندما تولت فتح قيادتها عام 1969، كان الهدف أولاً وأخيراً إنشاء منظمة فلسطينية مستقلة عمادها استعادة حقوق اللاجئين في أرضهم.

من المؤسف أن تكون هذا العجالة الضرورية لنذكر في هذا الزمن، الذي أصبحت فيه كيفية التعايش مع الاحتلال الصهيوني لما تبقى من فلسطين وتنظيم المعابر وغير ذلك من الفتات من أساليب السياسة الواقعية وبديلاً عن القضية الرئيسة، الأولى والوحيدة، وهي استعادة الفلسطينيين حقوقهم الوطنية الثابتة. لقد تكاثر تناسخ نمر الهواري في هذا الزمان ولكن مصيرهم سيكون مثل مصيره.

أما موقف الدول العربية فهو معروف لكم جميعا منذ البداية، عندما عمت مظاهرات الشعب العربي الساخطة العواصم العربية تنادي بإنقاذ فلسطين بعد المذابح الصهيونية في ربيع 1948 قبل خروج الإنجليز، فدخل بعضها فلسطين بقوات غير مؤهلة رفعاً للعتب، ودخل بعضها طمعاً في كسب حصة من غنائم الحرب.

وعلى المستوى الدبلوماسي بعد حرب 1948 في كيفية التعامل مع اللاجئين، قررت الجامعة العربي عام 1954 منع ازدواج الجنسية، حرصاً على عدم ذوبان الهوية الفلسطينية، لكن بروتوكول الدار البيضاء قرر في 11 أيلول/ سبتمبر 1965 مساواة معاملة اللاجئين الفلسطينيين في بلادهم بمواطنيهم في الحقوق المدنية والاقتصادية ومنحهم وثائق سفر وليس جوازات سفر لتسهيل سفرهم.

لكن الجامعة عادت في مارس 1970 إلى السماح بازدواج الجنسية، فوافقت عليه بعض الدول العربية فأمكن الجمع بين الجنسيتين المصرية واللبنانية، وكذلك الأردنية والعراقية، ولم توافق أخرى مثل الكويت والسعودية.

وهذا التخبط في الرأي مرده أساساً حماية الدول العربية لنفسها من تجنيس الفلسطينيين، وظاهره حماية الهوية الفلسطينية من الضياع. وقد أصبح المجتمع العالمي الآن يفرق بين الهوية القومية (Nationality) والمواطنة (Citizenship). فبينما تبقي الأولى صفة ملازمة للشخص لا تكتسب غالباً بالتنقل والإقامة، تبقي الثانية حقاً مكتسباً لمن أقام بصفة قانونية في بلد ما حسب قانونها.

وبينما وضعت الدول العربية مشروع تحرير فلسطين إلى الرف، وجهت جهودها نحو رعاية اللاجئين المقيمين على أراضيها والحرص على ألا يؤثر ذلك على أمنها الوطني، ليس لأن هدف اللاجئين استبدال البلد المقيم بفلسطين، بل لأن روح المقاومة الوطني التي تغلي في نفوس اللاجئين قد تثير نفس الروح في الشعب العربي المضيف.

لهذا الأسباب قررت الجامعة العربية في 7 أيلول/ سبتمبر 1959 بأن تنشئ حكومة كل دولة عربية جهازاً يختص بجميع ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وفي عام 1961، قرر مجلس الجامعة عقد اجتماع سنوي لرؤساء هذه الأجهزة فيما سمي فيما بعد وإلى اليوم، "مؤتمر المشرفين على شئون اللاجئين". ويعقد هذا المؤتمر مرتين في العام المناقشة كافة القضايا التي تهم الدول المضيفة حول اللاجئين.

وباستثناء رقابة أمنية صارمة على اللاجئين، فإن مؤتمر المشرفين لم يحقق شيئاً ملموساً لتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية، ولم ينجح حتى في اعتماد صيغة نهائية لتطوير أعماله.

أما موقف الدول الغربية، وهي الدول الاستعمارية الأوربية وأمريكا، فقد كان موقفها، ولا يزال، إلى اليوم معادياً معاداة لا هوادة فيها لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة.

ومع أن معظم هذه الدول صوت لصالح الحقوق الفلسطينية في الأمم المتحدة، على الأقل حتى في أوسلو عام 1993، إلا أن كل المشاريع التي قدمت لحل ما يسمى بمشكلة السلام في الشرق الأوسط، وعددها لا يقل عن 40 مشروعاً منذ عام 1948، كلها بلا استثناء تخالف القانون الدولي، وتؤيد إسرائيل في تطبيق أهداف الصهيونية الثلاثة، وتدعو إلى الخلاص من الفلسطينيين بتكريس التنظيف العرقي بالنفي والتوطين والوعد بتعويضات تافهة لبيع الوطن.

ولعل أبلغ دليل على هذا الخداع الغربي، أنه بينما كان الغرب يتغنى بالقانون الدولي علناً، كان يدبر للتخلص من الفلسطينيين سراً.

فقد جاء في وثيقة عثرت عليها قبل عامين في أرشيف الكويكرز بفيلادلفيا، أن الخارجية الأمريكية عقدت اجتماعاً سرياً في واشنطن في 15 حزيران/ يونيو 1949، دعت إليه 35 شخصاً يمثلون جمعيات الإغاثة والكنائس وشركات البترول والمقاولات والشحن، لكي تخطط لنقل اللاجئين إلى بلاد عربية بعيدة، وتطلب من الحاضرين دعماً مالياً ولوجستياً لتنفيذ مخطط التوطين، هذا في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة عضواً في هيئة التوفيق الدولية التي كانت تناقش في لوزان كيفية تطبيق قرار العودة رقم 194.

لكن محاولات التصفية الغربية لقضية اللاجئين انتكست انتكاسة كبرى على 1974، عندما صدرت عدة قرارات في الأمم المتحدة تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحقه

غير القابل للتصرف في العودة إلى نفس الديار التي طرد منها عام 1948، وإلزام الدول الأعضاء بمساعدته في التحرير ولو بالسلاح.

وأصبح اللاجئون لأول مرة بشكل قاطع لا ينازعهم فيه عدو أو صديق أصحاب القرار في منظمة التحرير الفلسطينية، وقضيتهم هي سبب وجود هذه المنظمة وغاية أعمالها. والسبب طبعاً في هذا النجاح هو صعود نجم المقاومة المسلحة والتنظيم الشعبي لكافة فئات الفلسطينيين المهنية والعمالية والنساء والطلاب وإعادة تركيب المجتمع الفلسطيني في المنفى، وفي نفس الوقت الهزيمة المعلنة للدول العربية في حرب 1967 واهتمامها بشئون أمنها الوطني المحدود.

على أن هذا الانتصار الكبير لقضية اللاجئين والتحرير الوطني في السبعينات قد تآكل بسرعة، ولم يمكن تحقيق عوائد سياسية منه عدا الاعتراف بالمنظمة وفتح سفارات لها في بلاد يفوق عددها البلاد التي اعترفت بإسرائيل.

لم يمكن حتى اليوم المعرفة الوثيقة لأسباب هذا التآكل. لكن من الواضح أنه بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان وخروج المنظمة منه، بدأ تغير في الموقف القيادي الفلسطيني وبدأ الحديث عن فصل التحرير والعودة إلى الوطن إلى عنصرين: الأول هو القبول بتحرير الجزء المحتل من فلسطين عام 1967، والثاني المطالبة بشكل مستقل بعودة اللاجئين إلى ديارهم بغض النظر عن السيادة القائمة على ذلك المكان. وقد تأكد ذلك في مؤتمر المجلس الوطني في الجزائر عام 1988 الذي وافق معظم أعضائه (ولم أكن منهم) على قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة.

لكن معالم هذه الاتجاه كانت ظاهرة في منتصف الثمانيات قبل إعلان قيام الدولة، ففي تاريخ لم يمكنني الجزم به، أنشئت دائرة العائدين، وتحول اسمها بعد القبول بها إلى دائرة اللاجئين، وكأنما كان هناك إقرار بأن قضية اللاجئين واحدة من قضايا المنظمة، وليس قضيتها الأولى ولا سبب وجودها.

عين رئيساً لأول دائرة للاجئين أبو ماهر (أحمد اليماني)، ثم أبو على مصطفى. لكن التهميش الكامل لدائرة اللاجئين بدأ بعد اتفاق أوسلو الذي خلا من أبسط قواعد القانون الدولي، واكتفى بنوع من التسوية هو قبول الضعيف بإملاءات القوي، بحيث يستطيع القوي تجاهل بنود الاتفاق إذا لم ترق له، ويستطع إجبار الضعيف على تنفيذها إذا كانت في مصلحته.

بعد صراع على رئاسة الدائرة تعيّن أسعد عبد الرحمن رئيساً لها واستقال أثناء مفاوضات كامب دافيد لعدم تمثيل الدائرة، ثم تولى الدائرة لفترة قصيرة محمود عباس وبعدها تعين زكريا الآغا رئيساً للدائرة، ولا يزال إلى الآن.

ولقد أتيحت لي فرصة الاطلاع على أعمال الدائرة منذ عام 1997 حتى اليوم، وذلك بالمشاركة في المؤتمرات وكتابة المذكرات وتقديم الاقتراحات وأوراق العمل، وذلك بفضل تعاون شخصي من رؤساء الدائرة: أسعد عبد الرحمن وزكريا الآغا، يشكرون عليه لإتاحة هذه الفرصة لي.

ولدى الدائرة مكاتب في غزة ورام الله وعمان وبيروت ومكتب صغير في نابلس. وجهازها مكون من خليط من قدامى فتح وبعض المختصين وجهاز إداري. وميزانيتها من أضعف الميزانيات، وإنتاجها شبه معدوم، ومعنوية كادرها شبه منهارة.

ورغم وجود بعض العناصر المخلصة، إلا أن عدم الاكتراث والتقرب من الجهات الأجنبية للتمويل هو الغالب، بل إن بعض أفرادها يقيم صلات وثيقة بالجانب الإسرائيلي.

إن حالة دائرة اللاجئين محزنة للغاية، وإهمالها يصل على حد الجريمة في حد الوطن. فهذه الدائرة بعد أن أصبحت جزءاً لا كلاً من المنظمة، تمثل ثلثي الشعب الفلسطيني، أي ما يقرب من 6 ملايين شخص، ولو أضفنا إليهم النازحين بعد حرب 1967 لأصبح عددهم 7 ملايين شخص، أي ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني مهجرون من ديارهم مرة أو مرتين.

فهل يعقل أن يتولى شؤون غالبية الشعب مكاتب نائمة مهمشة ليس لها تأثير يذكر، وهل المقصود هو إبقاء الدائرة كرمز للقضية وجهة الاتصال مع وكالة الغوث، استعداداً للتوقيع باسم المنظمة فيما بعد؟

إن الوضع السلمي يقضي بأن دائرة اللاجئين تشكل جهازاً من أقوى الأجهزة، يعمل فيه ما لا يقل عن 100 خبير في الشؤون القانونية والسكانية والجغرافية والتاريخية والإحصائية والاقتصادية والإعلام والبحوث والعلاقات الدولية، وأن تصدر أوراقاً حقائقية وسياسية عن كل موضوع، وأن تتمثل في كل المؤتمرات ويكون لها اتصال وثيق ومستمر باللاجئين في الوطن والمنفى عن طريق لجان محلية منتخبة ذاتياً، ويكون لها صوت في السياسة العربية والدولية وفي كل المحافل الدولية الشعبية والرسمية، والقائمة طويلة جداً لكنها موجودة.

وحتى لو تركنا الدائرة في حالها، فلن يتركها أعداؤنا، إذ يقوم العدو الصهيوني عن طريق الكونجرس وبمساعدة الاتحاد الأوروبي على تهميش وكالة الغوث وتقزيم دورها، حيث أنها الشاهد الوحيد الموثق لقضية اللاجئين وهي العنصر الوحيد الباقي من قرار 194، وهي الوكالة الوحيدة التي تخضع مباشرة للجمعية العامة.

ومنذ حوالي سنتين، بدأت هذه المحاولات. أولها بحجة الإشراف على الوكالة وتحسين أدائها، دون تغيير ميثاقها. ثم أدخل عليها الآن ما سمي "بهيئة استشارية" لتحديد أوجه الصرف على مشاريع الوكالة من قبل أكبر المانحين. وهذا معناه أنه خلافاً لما سبق، فإن أميركا وأوربا تحدد عدم طباعة كتاب مدرسي لأن فيه اسم فلسطين، أو تمنع إعادة بناء بيوت في رفح التي هدمتها إسرائيل لأن هذا يعتبر مشاريع إسكانية، وغير ذلك كثير يقصر الوصف عنه هنا.

أين الدائرة من كل هذا؟ يقوم المخلصون بجهد قليل، ولكن حجم المهمة يحتاج إلى أضعاف أضعاف هذا الجهد. ولو تحددت أهداف الدائرة على أسس وطنية واضحة وصرف عليها جزء مما يصرف على ما يسمى بالأجهزة الأمنية، لكانت قضيتنا الأولى في وضع أفضل بكثير.

لهذا كله، لم يكن غريباً أن قامت فئات عديدة من الشعب الفلسطيني بعد أوسلو للدفاع عن اللاجئين وحق العودة، فمنذ عام 1993 تكونت مئات اللجان الشعبية في كل أماكن تواجد اللاجئين، من مخيمات رفح إلى جامعات سان فرانسيسكو، وعقدت مؤتمرات هامة في معظم العواصم الأوربية والأمريكية، وبعدها سمح باستحياء بعقد مؤتمرات مشابهة في بعض العواصم العربية. وصدرت خرائط وكتب وأفلام ومواقع الكترونية عن اللاجئين وحقوقهم غير القابلة للتصرف. وتمثلت هذه اللجان في مؤتمرات دولية لحقوق الإنسان ومؤتمرات شعبية وبرلمانية.

وهذه التجمعات عديدة وأغراضها متشابهة، ومنها من له انتشار دولي مثل تحالف حق العودة، ومؤتمر حق العودة وغيرها.

وقد تصدت هذه التجمعات الشعبية لمحاولات التفريط في الحقوق الفلسطينية. ونحن نذكر أن مشاريع التوطين والإقصاء عن الوطن تقدمت بها دول غربية ما بين 1948-1967، وتقدمت بها إسرائيل في الفترة 1967-1993. لكن من مهازل القدر أنه بعد أوسلو اشتركت فئة ضالة فلسطينية، ولأول مرة في تاريخ الصراع، مع إسرائيليين لاقتراح مبادرات لتصفية قضية اللاجئين، أعلنت في مهرجانات عقدت في العواصم الأوروبية بمباركة الغرب ومباركة القيادة الفلسطينية بشكل معلن أو خفي. هذه البثور التي طفحت على جسم الأمة ليس لها قيمة أخلاقية أو قانونية، لأنها لا تمثل جماهير الشعب ولأن حقوقنا غير قابلة للتصرف، ولكنها أضرب بقضيتنا في المحافل الدولية (وأنا شاهد على ذلك) لأنها أعطت الانطباع الخاطئ عن مطالب وحقوق الشعب الفلسطيني.

لقد نشأت هذه التجمعات الشعبية لكي تملأ الفراغ الرهيب الذي خلفه غياب التأكيد الفعلي، وليس الرسمي فقط، على حق العودة، وهزال دور دائرة اللاجئين في هذا الواجب، وهو قصور لا يغتفر من القيادة الرسمية. وستبقى هذه التجمعات تقوم بدورها للتعبئة والإنارة والتحذير من مواردها الخاصة ومن متطوعيها، على أمل أن تصبح الدائرة شريكاً فاعلاً مؤثراً في هذا الجهد الوطني، فهذا هو دورها وسبب وجودها.

ولكي نستشرف المستقبل ونضع له الخطة المناسبة، يجب أن نسأل أولاً من هم اللاجئون، وأين هم الآن.

شكل رقم ٢: النكبة: تهجير أهالي ٦٧٥ مدينة وقرية من ديارهم.
طرد أهالي ٦٧٥ مدينة وقرية وأصبحوا لاجئين، بينما بقي أهالي ٩٩ قرية في اسرائيل.

شكل رقم ١: الفلسطينيون في ديارهم قبل ١٩٤٨.
عاش الفلسطينيون في ١٣٠٣ مدينة وقرية بما فيها ١٨١ مستعمرة صهيونية وقعت منها ٧٧٤ مدينة وقرية فلسطينية تحت سيطرة اسرائيل عام ١٩٤٨.

أيها الأخوة والأخوات

لا يمكن أن يستمر تهميش ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني، فهذه جريمة لا تغتفر. وإذا كان ولع الحرس القديم بالسلطة الفلسطينية الأولى قد همد بعد تولي حماس الحكومة الفلسطينية إثر انتخابات نزيهة، وإذا كان فقدان الحرس القديم للسلطة قد أدى بهم إلى بعث المنظمة من جديد، فلا بد أن نستفيد من هذه اللحظة لتصحيح الأوضاع المقلوبة.

إن محاولات المجتمع المدني لإعادة هيكلة منظمة التحرير قد باءت سابقاً بالفشل والإهمال المتعمد من قبل القيادة. وعلى سبيل المثال، قدمنا مذكرات منذ عام 1998 إلى المرحوم أبو عمار ومحمود عباس وسليم الزعنون وفاروق القدومي ورؤساء الفصائل، وتصدّر هذه الجهود المرحومان إدوارد سعيد وإبراهيم أبو لغد وشفيق الحوت أطال الله عمره، ولكن لم يأبه أحد في السلطة والمنظمة آنذاك حتى بالرد.

شكل رقم ٣: المنافي في ما تبقي من فلسطين والدول العربية المجاورة.
نفي اللاجئون المسجلون إلى ٦٠٢ موقع تشرف عليه وكالة الغوث، هذا عدا حوالي ١,٥ مليون لاجئ غير مسجل لدي الامم المتحدة يعيشون في المدن العربية والأجنبية.

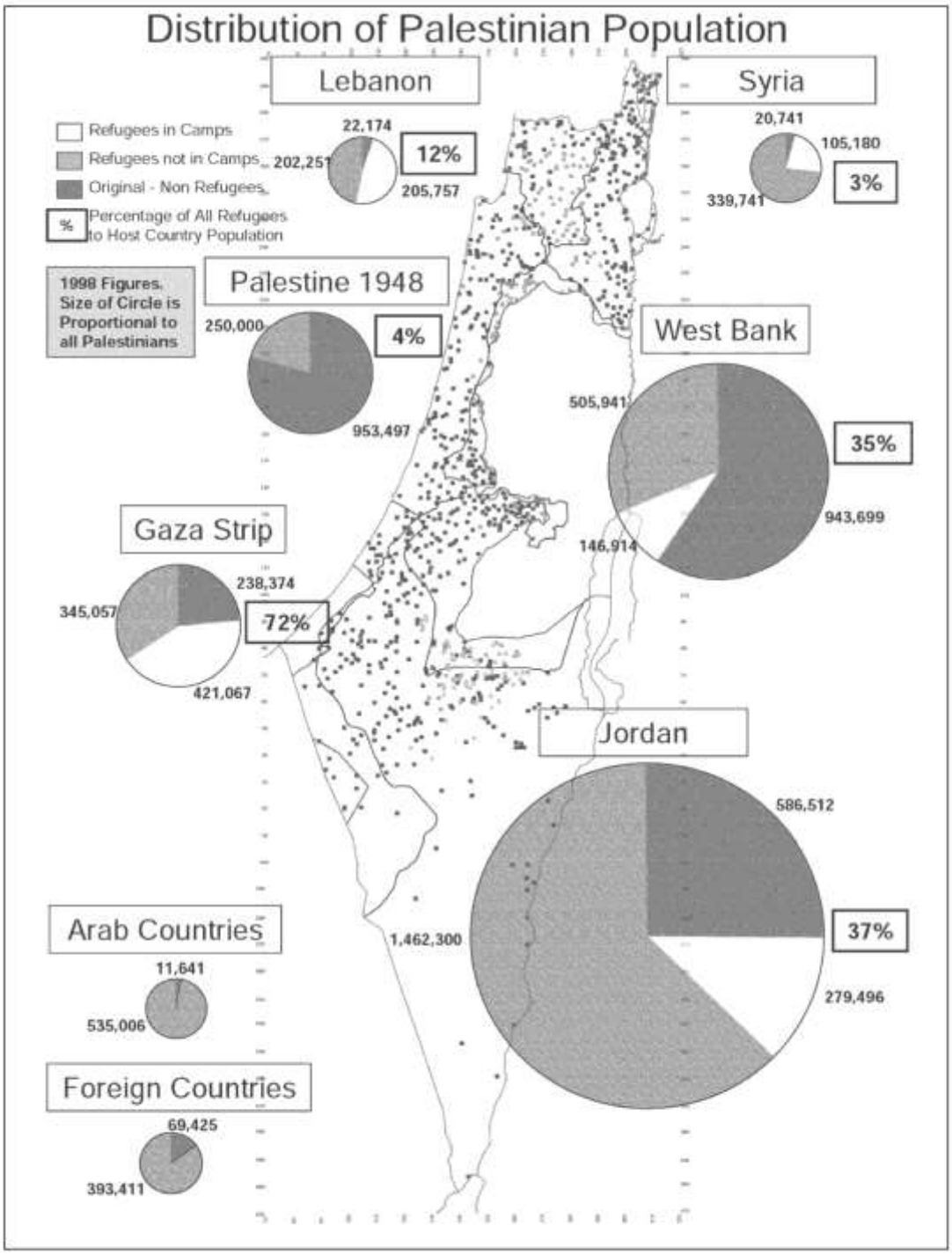

شكل رقم ٤: التوزيع الجغرافي للفلسطينيين عامة واللاجئين خاصة عام ١٩٩٨.
رغم انتشار الفلسطينيين في العالم لا يزال ٨٨٪ من الفلسطينيين على أرض فلسطين وفي الدول المجاورة قرب الحدود.

صحيح أن بعض المحاولات لإعادة هيكلة المنظمة الآن لها أغراض حزبية محضة. ولكن في المقام الأول قبل هذا كله يجب تكوين مجلس وطني نظيف كفء عدده لا يتجاوز 250 أو 300 عضواً بمعدل معقول، وهو عضو لكل 40 ألف شخص، تمثل فيه كافة فئات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، بما فيهم ثلاثة أرباعه من اللاجئين والنازحين.

يقول المرجفون أن الانتخابات النزيهة غير ممكنة في كل الأماكن، كما أننا لا نعرف أين هم اللاجئون، بل لا نعرف أين كافة الفلسطينيين. هذا الكلام غير صحيح (انظر الجدول والخرائط).

Place of Refuge	Palestinians 2005	Percentage	المكان	of which: Refugees 2005	Percentage
Palestine 1948 (Israel)	1,180,674	12.2%	فلسطين المحتلة 1948 (إسرائيل)	309,564	4.8%
Gaza Strip	1,243,826	12.9%	غزة	948,658	14.8%
West Bank	1,976,944	20.5%	الضفة	808,402	12.6%
Truncated Palestine	**3,220,770**	**33.4%**	**فلسطين المحتلة 1967**	**1,757,060**	**27.3%**
Total Palestine	**4,401,444**	**45.6%**	**مجموع فلسطين**	**2,066,624**	**32.1%**
Jordan	2,883,043	29.9%	الأردن	2,156,790	33.5%
Lebanon	532,676	5.5%	لبنان	505,219	7.9%
Syria	576,609	6.0%	سوريا	550,926	8.6%
Egypt	60,406	0.6%	مصر	50,110	0.8%
Border Countries	**4,052,733**	**42.0%**	**مجموع البلاد المجاورة**	**3,263,045**	**50.8%**
Saudi Arabia	340,226	3.5%	السعودية	340,226	5.3%
Kuwait	46,677	0.5%	الكويت	42,559	0.7%
Other Gulf	130,733	1.4%	باقي الخليج	130,733	2.0%
Total Gulf	**517,636**	**5.4%**	**مجموع الخليج**	**513,517**	**8.0%**
Iraq, Libya	91,983	1.0%	العراق وليبيا	91,983	1.4%
Other Arab Countries	6,865	0.1%	بلاد عربية أخرى	6,865	0.1%
Total Arab Countries	**4,669,217**	**48.4%**	**مجموع البلاد العربية**	**3,875,410**	**60.3%**
USA	252,094	2.6%	الولايات المتحدة	214,280	3.3%
Other Countries	321,016	3.3%	أقطار أجنبية أخرى	272,863	4.2%
Total non Arab Countries	**573,110**	**5.9%**	**مجموع البلاد الأجنبية**	**487,144**	**7.6%**
Grand Total	**9,643,770**	**100.0%**	**المجموع**	**6,429,178**	**100.0%**
Upgrated from 1998 at 3.1%					

شكل رقم 5: التوزيع العالمي للفلسطينيين عام 2005

يقترب عدد الفلسطينيين من عشرة ملايين، لكن ثلثيهم من اللاجئين وثلاثة أرباعهم من اللاجئين والنازحين

في أوروبا يمكن عقد الانتخابات لما مجموعه 150.000 فلسطيني، معظمهم لاجئون من لبنان. وفي أمريكا وكندا، يمكن عقد الانتخابات لما مجموعه 250.000 فلسطيني. وفي أمريكا الجنوبية، توجد مجموعات من المهاجرين الجدد والقدامى، ويمكنهم عقد انتخابات. وفي سوريا ولبنان يمكن عقد الانتخابات، وفي مصر والخليج لا يمكن عقد انتخابات إلا باتفاق مع الحكومات، أو عن طريق الإجماع الودي. أما في مناطق السلطة، فإن انتخابات المجلس التشريعي قد حسمت الأمر، هذا مع العلم بأن 33% من كافة الفلسطينيين (أو ربع اللاجئين) هم في مناطق السلطة، ولا يمكن تمثيل المجلس التشريعي بنصف أعضاء المجلس الوطني، فهذا يعني أن الفلسطيني هناك يساوي 1.5 من فلسطيني الخارج.

أما في فلسطين 1948، فيوجد 285.000 لاجئ من أصل 1.200.000 فلسطيني هناك، ويجب تمثيلهم، خلافاً لموقف المنظمة السابق.

شكل رقم ٧: الباقون في فلسطين واللاجئون المسجلون في المنفى عام ٢٠٠٢.
(عدا أقصى الشمال والجنوب)
بقي في فلسطين ١٩٤٨ اليوم أكثر من مليون فلسطيني من بينهم ٢٨٥ ألف لاجئ. وفي باقي فلسطين والبلاد المجاورة يوجد حوالي ٦ ملايين لاجئ.

		WBK	GAZA	LEB	SYR	JOR	Total	net Total	Equiv VIII
CENTRAL	Jerusalem	70	1	1	0	98	172	170	58
	Hebron	30	1	0	0	48	89	84	27
	Tulkarm	62	3	4	4	74	147	138	46
	Jenin	31	1	0	2	42	76	73	24
Total		267	6	5	6	256	480	463	155
		WBK	GAZA	LEB	SYR	JOR			
NORTHERN	Acre	3	0	79	21	3	101	95	32
	Safad	5	0	79	79	5	163	155	51
Total		8	0	158	100	8	264	250	83
		WBK	GAZA	LEB	SYR	JOR			
EASTERN	Beisan	7	0	2	5	47	61	54	19
	Tiberias	0	0	9	35	28	72	72	23
Total		7	0	11	40	75	133	126	42
		WBK	GAZA	LEB	SYR	JOR			
SOUTHERN	Gaza	7	55	0	2	31	95	93	30
	Beersheba	15	56	0	0	100	0 171	171	54
Total		22	111	0	2	131	0 266	264	83
		WBK	GAZA	LEB	SYR	JOR			
COASTAL	Jaffa	35	19	2	3	51	110	105	34
	Nasrie	55	34	0	0	112	0 201	201	63
Total		90	53	2	3	163	0 311	306	97
		WBK	GAZA	LEB	SYR	JOR			
SPECIAL	Haifa	62	0	17	39	60	178	178	56
	Nazareth	4	0	31	17	30	0 82	82	19
Total		66	0	33	46	100	0 240	240	75
							Grand Total	1594	1549	533
							by 530	3.196226	3.111331	
Total		889	170	209	197	731	1594			
Equiv VIII		121	33	64	62	223	533			

شكل رقم ٨: التوزيع الجغرافي لعدد القرى المهجرة في أقطار اللجوء.
يمكن معرفة اسماء وعدد القرى التي هاجرت إلى باقي فلسطين والدول المجاورة في كل من مناطق وكالة الغوث الخمسة، وذلك يمكن عمل التخابات لهذه القرى حسب مواطنها الأصلية، وليس مكان اللجوء.

شكل رقم ٦: خطة التنظيف العرقي وإتجاهاته.
طرد اللاجئون إلى الدول المجاورة لكن معظم القرى بقيت متماسكة ولم تنتشر في أكثر من منطقتين من مناطق وكالة الغوث. ولا يزال ٩٤٪ من اللاجئين يعيشون على بعد ١٠٠ كم من الوطن.

وفي الأردن يوجد أكبر عدد من الفلسطينيين خارج فلسطين، يبلغ عددهم عام 2005، 2.900.000 غالبيتهم الساحقة من اللاجئين والنازحين، ويمثلون جميعاً 30% من كافة الفلسطينيين. ومسألة تمثيلهم في المجلس الوطني، أو حتى في دائرة اللاجئين، مشكلة مزمنة.

ولكني لا أعتقد أن جهداً كافياً قد بذل في هذا الشأن. أولاً يمكن العودة إلى تأكيدات الأردن عام 1950 حول ضمان الحقوق الفلسطينية. ثانياً يمكن الاستعانة بقرارات الجامعة وتحفيزها لاتخاذ دور دبلوماسي فعال. ثالثاً يمكن الاستفادة من الوضع الدولي الذي يؤكد على ضرورة تطبيق الديمقراطية. ورابعاً وربما أولاً هو المحادثات الهادئة مع الأردن حيث أن حقوق الفلسطينيين في فلسطين لا تتناقض مع مواقف الأردن، والمواطنة هي غير الهوية، وإذا كان اليهودي البريطاني واليهودي الأمريكي يستطيع أن يعيش في إسرائيل ويحارب في جيشها دون أن يخسر جنسيته، وإذا كان الفلسطينيون المواطنون في أوروبا وأمريكا يستطيعون الانتخاب والترشيح للمجلس الوطني، فلماذا لا يستطيع ذلك الفلسطيني في الأردن؟ وإذا لم تنجح هذه الجهود، فهناك طرق أخرى قانونية عديدة عن طريق التمثيل غير المباشر وغير ذلك.

إذن فالركيزة الأولى لتفعيل حقوق اللاجئين هي انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني على أسس نزيهة ديمقراطية، ومنه تتكون اللجنة التنفيذية التي تعطي اللاجئين الأولوية القصوى في جهودها.

والركيزة الثانية للعمل من أجل حقوق اللاجئين هو إعادة تفعيل التربية الوطنية وثقافة العودة. إن 86% من الفلسطينيين لم يولدوا قبل عام 1948 وأن 6% منهم فقط يحتفظون بذكرى واضحة عنها. ولذلك فإن معلومات الغالبية ناقصة، خصوصاً وأن برامج التعليم الفلسطيني قد همشت حقيقة التاريخ الفلسطيني، بسبب الضغوط الخارجية. إن 45% من الشعب الفلسطيني أقل من 15 سنة، أي أن نصف الفلسطينيين على الأقل يحتاج إلى دراسة شاملة وتذكير مستمر بحقوقه التاريخية.

والركيزة الثالثة هي تفعيل دور المجتمع المدني بين اللاجئين في الداخل والخارج، وتنظيمه في مؤسسات شعبية فعالة. ويجب انتخاب لجان شعبية في كل المخيمات والتجمعات الفلسطينية، ويجب تنسيق أعمالها، وليس قيادتها، خلال مجلس عام عالمي يضم جميع اللجان والجمعيات والهيئات على أساس التوافق وليس السيطرة، وتكون أول مهامه وضع الخطة الإستراتيجية والتنفيذية للسياسة الوطنية لحق العودة، وبعد أن تقرها اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني، تصبح ملزمة لكل أجهزة المنظمة والدولة. ويجب دعم منظمات المجتمع المدني هذه مالياً، حيث أن معظمها معدوم الموارد، ودعمها إعلامياً بالمواد والأشخاص، ودعمها سياسياً أثناء تمثيلها في مؤتمرات إقليمية.

والركيزة الرابعة هي توثيق الصلات مع المحافل الشعبية منها والرسمية. لقد قطعت لجان العودة شوطاً كبيراً في هذا المجال، ووثقت صداقات وتحالفات مع منظمات أجنبية لحقوق الإنسان أو ضد العنصرية أو ضد الاحتلال أو لنصرة فلسطين. لقد كان دور دائرة اللاجئين غائباً تماماً عن هذا النشاط، ولم تقدم المنظمة أي دور في الخارج عدا النشاط الذي قام به بعض السفراء الفلسطينيين المتميزين، بحافز شخصي. ولذلك فإن دور الدائرة الجديد يستطيع دعم كل

هذه النشاطات، وليس السيطرة عليها. وتستطيع الدائرة أن تكون الظهير لكل هذه الجهات الشعبية، وتكون المتصدر في العلاقات الرسمية. وهذا يتطلب أن كادر الدائرة يتمتع بحس وطني عال مع مستوى عال من الثقافة الأجنبية لغة وقانوناً واجتماعياً.

أيها الأخوة والأخوات

هل يعقل أن يترك ثلاثة أرباع شعبنا دون تمثيل، وحقوقه دون مدافع؟ بل الأسوأ: هل تترك هذه الحقوق ليساوم عليها ويبيعها أصحاب المبادرات والأطماع وأرباب الفساد؟

هل يمكن أن نكون أقل وطنية أو أقل كفاءة أو أقل إدراكاً لأمور العالم اليوم من أهلنا، الذين رفضوا الاستسلام قبل خمسين سنة وهم لم يملكوا ما نملكه اليوم من قوة ومعرفة وانتشار؟

هذا لن يمكن أبداً. وعلينا أن نستمر في هذه المسيرة الوطنية بكل عزم وإخلاص وكفاءة.

وما ضاع حق وراءه مطالب.

والسلام عليكم